الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة

A/51/127*
2 May 1996
ARABIC
ORIGINAL: CHINESE AND RUSSIAN

الدورة الحادية والخمسون
البنود ٦٦ و ٧١ و ٩٧ من القائمة الأولية**

تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

نزع السلاح العام الكامل

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

رسالة مؤرخة ٢ أيار/مايو ١٩٩٦، موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي والصين لدى الأمم المتحدة

نتشرف بأن نحيل إليكم طيه نص الإعلان الروسي - الصيني المشترك، الصادر بالروسية والصينية، الذي اعتمد أثناء الزيارة الرسمية التي قام بها رئيس الاتحاد الروسي إلى جمهورية الصين الشعبية (انظر المرفق).

وسنكون ممتنين لو تكرمتم بتوزيع نص هذه الرسالة ومرفقها بين الوثائق الرسمية للجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين، في إطار البنود ٦٦ و ٧١ و ٩٧ من القائمة الأولية.

(توقيع) كين هواسون
السفير
الممثل الدائم لجمهورية
الصين الشعبية لدى
الأمم المتحدة

(توقيع) سيرجاي لافروف
السفير
الممثل الدائم للاتحاد
الروسي لدى
الأمم المتحدة

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

** A/51/50.

96-12027 100596 100596

المرفق

[الأصل: بالروسية والصينية]

الإعلان المشترك الصادر عن الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية الذي اعتمد في بيجين في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٥

أولا - العلاقات الثنائية

يعلن الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية (ويشار إليهما فيما يلي باسم "الجانبين") تصميمهما على إقامة شراكة استراتيجية تتسم بالمساواة والثقة المتبادلة والتنسيق المتبادل في مسيرتهما صوب القرن الحادي والعشرين.

ويكرر الجانبان إعلان تقيدهما الصارم بمختلف المبادئ المحددة في البيان المشترك بشأن أساس العلاقات بين الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية، الموقع في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، والبيان المشترك الصادر عن الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية، والموقع في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

ويتفق الجانبان على الاستمرار في التحاور بانتظام، على مختلف الأصعدة وبواسطة مختلف الأقنية، اعتقادا منهما أن الاتصالات والمشاورات بين قادة البلدين، على المستويات العالية والعليا، تتسم بأهمية بالغة. وقد تقرر أن ينشأ، لهذا الغرض، خط هاتفي ساخن مباشر بين الحكومة الصينية في بيجين والحكومة الروسية في موسكو.

وقد أعلن الجانبان تقيدهما الصارم بالاتفاق بشأن القطاع الشرقي من الحدود بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وجمهورية الصين الشعبية، الموقع في ١٦ أيار/مايو ١٩٩١، والاتفاق بشأن القطاع الغربي من الحدود بين الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية والموقع في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ويوافق الجانبان على متابعة مفاوضاتهما الرامية إلى التوصل، بعدل وإنصاف، إلى حل المسائل الحدودية المتبقية التي لم يتوصلا بعد إلى الاتفاق عليها. ويعتزم الطرفان أن يكملا، في أقرب وقت ممكن، عملية مسح الحدود وإقامة المعالم، على النحو المنصوص عليه في الاتفاقين المذكورين آنفا، وأن يعقدا، في الوقت ذاته، مفاوضات بشأن الاستثمار الاقتصادي المشترك لفرادى المناطق الحدودية التي ستضم إلى أحد الجانبين بعد مسح المنطقة الحدودية.

ويعتقد الجانبان أن عمليات التبادل والتعاون بين المناطق والأقاليم الحدودية للبلدين تشكل جزءا هاما من علاقات حسن الجوار والصداقة والتعاون الذي يعود بالنفع المتبادل بين الصين والاتحاد الروسي. ويقف الجانبان مستعدين للاشتراك في بذل جهود دؤوبة من أجل تقديم الدعم الوطني لعمليات التعاون والتبادل هذه، ومن أجل تسهيل تطويرها السليم والمنظم.

كما يقف الجانبان مستعدين للتبادل المنتظم للخبرات والمعلومات المتصلة بالتطور الاجتماعي والاقتصادي لبلديهما.

وتؤيد جمهورية الصين الشعبية التدابير والإجراءات التي يتخذها الاتحاد الروسي لصون وحدته الوطنية، وتعتبر أن مسألة تششنيا هي من المسائل الداخلية للاتحاد الروسي.

ويكرر الاتحاد الروسي قوله بأن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة التي تمثل الصين كلها، وأن تايوان هي جزء من الأراضي الصينية غير قابل للتصرف. ولن يقيم الاتحاد الروسي علاقات رسمية، ولن يدخل في اتصالات رسمية، مع تايوان. ويعترف الاتحاد الروسي على الدوام بأن الشيبث جزء من الصين لا ينفصل عنها.

ويعرب الجانبان عن ارتياحهما للتزايد التدريجي للتجارة الثنائية بعد وقف الهبوط الذي طرأ على حجم التجارة بينهما، باتجاهيها، في عام ١٩٩٤، وسيتخذان تدابير قوية لمواصلة تعزيز وتوسيع تعاونهما الاقتصادي والتجارة بينهما، مستفيدين مما بينهما من قرب جغرافي وتكامل اقتصادي فريدين من نوعهما.

وسيواصل الجانبان كلاهما، إذ تتعمق الإصلاحات الجارية في الهياكل الاقتصادية لبلديهما وفي نظاميهما الخاصين بالتجارة الخارجية، القيام، على أساس من المساواة وتبادل المنافع والتوافق مع الممارسات التجارية الدولية، بتوسيع تجارتهما المتعددة الأشكال وتعاونهما الاقتصادي والتكنولوجي، متخذين من الصفقات النقدية دعامة أساسية لذلك. وستؤمن الحكومتان الظروف المؤاتية، والدعم اللازم للتعاون بين الهيئات الرئيسية للتعاون الاقتصادي والتجارة الثنائيين، وبالدرجة الأولى مؤسساتهما وشركاتهما الكبيرة والمتوسطة التي تتمتع بسمعة تجارية جيدة وبقدرة اقتصادية عالية.

وسيولي الجانبان مزيدا من الاهتمام لتعاونهما في المشاريع الصناعية الكبرى وفي التطوير العلمي والتكنولوجي، معتبرين هذه المشاريع وسائط هامة لترقية تعاونهما الثنائي. وهما يريان أن الميادين التي تشمل الطاقة، وصنع الآلات، والطيران، والفضاء، والزراعة، والاتصالات، والتكنولوجيا الرفيعة، ينبغي أن تدرج بين أولويات التعاون الثنائي في مجال المشاريع الكبرى. وسيقيم الجانبان مزيدا من التعاون بينهما على استحداث تقنيات جديدة تضمن تحقيق فتوحات في مجال تقدم العلم والتكنولوجيا في مختلف الميادين، بما يتوافق مع امكانات كل منهما، من أجل نفع شعبي البلدين والمجتمع الدولي بأسره.

ويكرر الجانبان إعلان تقيدهما بالبيان المشترك الذي أبرمه رئيس الاتحاد الروسي ورئيس جمهورية الصين الشعبية في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ بشأن عدم استهداف أسلحتهما النووية الاستراتيجية وعدم البدء باستخدام الأسلحة النووية كلا ضد الآخر.

ويعتبر الجانبان أن لتوقيع الاتفاق بشأن بناء الثقة في الميدان العسكري على طول الحدود أهمية عظيمة، وهما مصممان على اتخاذ تدابير ملموسة وفعالة لتنفيذ هذا الاتفاق بحيث يحولان حدودهما

المشتركة إلى حدود سلام وهدوء وصداقة وحسن جوار. وهما يتفقان على الاستمرار في بذل الجهود من أجل الإسراع في إبرام اتفاق بشأن التخفيض المتبادل للقوات العسكرية في مناطق الحدود. فالقوات التي ستبقى بعد التخفيض لن يكون لها إلا طابع دفاعي.

ويعرب الجانبان عن استعدادهما للاستمرار في إقامة تبادلات ودية بين قواتهما العسكرية على مختلف الأصعدة، وفي تعزيز تعاونهما في ميدان التكنولوجيا العسكرية على أساس المساواة والنفع المتبادل، آخذين في اعتبارهما الالتزامات الدولية الواقعة على كل منهما. وهما يعلنان أن تنمية العلاقات العسكرية بين الاتحاد الروسي والصين وتعاونهما في ميدان التكنولوجيا العسكرية ليسا موجهين ضد أي بلد ثالث أو أي كتلة ثالثة من البلدان. كما أنهما يعلنان، مجددا، استعدادهما للحفاظ على الشفافية اللازمة للتعاون في ميدان التكنولوجيا العسكرية، ولتقديم المعلومات ذات الصلة إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

ويتفق البلدان، توخيا لتمتين أساس علاقات حسن الجوار والصداقة بينهما في مسيرتهما صوب القرن الحادي والعشرين، على إنشاء لجنة صداقة روسية - صينية للسلام والتنمية تتشكل من ممثلين من جميع مسارات الحياة في البلدين.

ثانيا - السلام الدولي والتنمية

يرى الجانبان أن عالم اليوم يمر بتغيرات عميقة ومعقدة. فالاتجاه نحو العالم المتعدد الأقطاب يتنامى، والتوق إلى السلام والاستقرار والتعاون والنمو يشكل المجرى الرئيسي للحياة الدولية الحاضرة. إلا أن العالم ليس مستقرا على الإطلاق. فنزعة السيطرة، وسياسات القوة، والتمادي في فرض الضغوط على البلدان الأخرى، أمور مستمرة. وسياسات الكتل تتخذ أشكالا جديدة. والسلام والتنمية في العالم لا يزالان يواجهان تحديات خطيرة.

والاتحاد الروسي والصين، اللذان قدما مساهمات هائلة وتضحيات وطنية هامة ومتواصلة في الانتصار النهائي على قوى الظلام الفاشستية، يدعوان بلدان العالم إلى أن تستمد العبر من التاريخ، فتأخذ في اعتبارها دائما ويلات الحرب، وتحرص على السلام الذي دفع ثمنه باهظا. وفي ود البلدين أن ينضما إلى بقية بلدان العالم في جهد متسق يرمي إلى التمتع بسلام دائم ومستقر للجيل الحالي ولأجيال المستقبل.

ويدعو الجانبان جميع البلدان والشعوب المحبة للسلام، في جميع أنحاء العالم، إلى التعاون والعمل معا، عن كثب، من أجل إنشاء نظام سياسي واقتصادي دولي جديد، عادل ومنصف، ومن أجل إشاعة السلام والاستقرار والنمو والرخاء، على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وذلك على أساس مبادئ الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية، وامتناع الجميع عن الاعتداء على الغير وعن التدخل في الشؤون الداخلية للغير، وكذلك على أساس المساواة والنفع المتبادل والتعايش السلمي، وبالاستناد إلى القواعد المقبولة التي تسري على العلاقات الدولية.

ويتفق الجانبان على تقوية تعاونهما في المجالات التي يتشاطران فيها مواقف موحدة أو متماثلة، وعلى البحث عن سبل التفاهم في المجالات التي يقفان فيها مواقف مختلفة. ويكرر الجانبان قولهما بأن الاحترام المتبادل والمساواة هما من المبادئ الهامة لحفظ وتنمية علاقات عادية وصحيحة بين الدول. فجميع البلدان الكبيرة منها والصغيرة، والمتقدمة النمو والنامية والمارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، هي كلها أعضاء متساوون في المجتمع الدولي. ولشعوب جميع البلدان الحق في أن تختار مستقلة، ومستهدية بالظروف الوطنية الخاصة بكل منها، ومتحررة من التدخل الخارجي، نظامها الاجتماعي ومسارها الاجتماعي وأسلوب نموها.

ويعرب الجانبان عن استعدادهما للدخول في حوارات نشيطة بشأن المسائل المتصلة بالاستقرار الاستراتيجي، وللانصراف، بواسطة إجراءات ملموسة، إلى تشجيع وتعجيل عمليات الحد من الأسلحة ونزع السلاح، وقبل كل شيء آخر في نزع الأسلحة النووية. ويرحب الجانبان بتمديد العمل باتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، ويلتزمان بالتعاون النشيط من أجل تعزيز نظام عدم الانتشار، ويناشدان الدول التي لم توقع على الاتفاقية أن تنضم إليها. وسيجهد الجانبان كلاهما، وسيتعاونان مع البلدان الأخرى، في التعجيل بإبرام معاهدة حظر شامل للتجارب النووية، وهما يوليان الاهتمام لدخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ بسرعة، ويدعوان إلى التقدم بخطى حثيثة، في زيادة فعالية اتفاقية الأسلحة البيولوجية. والجانبان مستعدان إلى تعزيز تعاونهما الثنائي والتعاون المتعدد الأطراف في فرض مراقبة فعالة ومسؤولة على عمليات نقل الأسلحة التقليدية، وخصوصا إلى مناطق النزاعات.

ويوافق الجانبان على تعزيز التعاون لزيادة فعالية الأمم المتحدة وقدرتها على العمل. وهما ينوهان بأن الأمم المتحدة تساهم في صون السلام والأمن الدوليين. ويعتقدان أن الأمم المتحدة تشكل آلية فريدة من نوعها للتعاون من أجل السلام والتنمية والأمن، وتحمل على عاتقها، بالتالي، مهمة تستلزم منها مواجهة التحديات الشاملة التي سيأتي بها في القرن الحادي والعشرون. فينبغي للأمم المتحدة ووكالاتها، لكي تتكيف مع الحالة الدولية المتغيرة وتزيد من فعاليتها، أن تنفذ الاصلاحات اللازمة لتحسين أداء الواجبات التي ينيطها بها ميثاق الأمم المتحدة. ويفترض في عمل الأمم المتحدة وفي عملية اتخاذ القرارات التي تقوم بها، أن يشكلا تعبيرا أفضل عن الرغبة المشتركة والإرادة الجماعية اللتين يتحلى بها جميع أعضاء الأمم المتحدة.

ويرى الجانبان من الضروري الاستمرار في تقوية فعالية عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة، وهما مستعدان للتعاون على تحقيق هذه الغاية. وهما يريان أيضا أن عمليات حفظ السلام ينبغي لها، استنادا إلى ميثاق الأمم المتحدة، أن تتقيدا تقيدا صارما بالمبادئ الهامة التي تتمثل في توافق جميع الأطراف المعنية، والنزاهة، والحياد، وعدم تدخل أي منها في الشؤون الداخلية لغيرها، وعدم استعمال القوة إلا للدفاع عن النفس. ويجب ألا تتبع، عند تنفيذ عملية حفظ السلم، "معايير مزدوجة"، وألا تؤدي هذا العمليات، أيا كانت الظروف، إلى توسيع المنازعات أو تصعيدها. ويجب التزام الحذر في فرض الجزاءات، وإيلاء الاهتمام الواجب، في الممارسة الدولية، للتبعات التي تنجم من فرض الجزاءات.

ويعتبر الجانبان أنه ينبغي، إذ يستمر إعطاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المسؤولية الرئيسية عن حفظ السلام والأمن الدوليين، ووفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، بذل الجهود لتشجيع تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية على منع الصراعات والمنازعات وعلى التوسط في حلها سلما، وللترويج لقيام تنسيق بناء أكثر وسليم أكثر بين المنظمات غير الحكومية العاملة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقديم المساعدة الإنسانية وغير ذلك من المجالات، وكذلك بين الأمم المتحدة وسائر الوكالات المتخصصة في المجالات المذكورة آنفا.

ويؤيد الجانبان إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد على أساس تعاون منصف ومتبادل المنافع يجري في إطار من المساواة وبلا تمييز في التجارة الدولية. فإصلاح وكالات الأمم المتحدة المعنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية يفترض فيه أن يساهم في تعزيز دور المنظمة في مجال التنمية، وسيمثل، تمثيلا أفضل، في الظروف المستجدة، احتياجات المجتمع الدولي، وخصوصا احتياجات الأمم النامية الكثيرة. ويرى الجانبان من الضروري أن تصوغ الأمم المتحدة خطة للتنمية تستند إلى قرارات الأمم المتحدة، وهما يتمنيان لإبرام واعتماد هذه الخطة أن يساعدا المجتمع الدولي على تحقيق هدف التنمية المستدامة، ويساهما في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية للبلدان النامية، ويشجعا التعاون الدولي والتنمية العالمية.

ويعلن الجانبان أنهما سينزلان ضربات شديدة بمرتكبي أعمال الإرهاب أو الجرائم عبر الوطنية المنظمة، أيا كان نوعها، وسيتبادلان الخبرات ويعززان التعاون بانتظام، على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف.

ويتفق الجانبان على تعزيز التنسيق والتعاون من أجل تأمين حركة ملاحة مأمونة ومن أجل مكافحة القرصنة، وتهريب المخدرات والإتجار غير المشروع بها، وعلى التعاون فيما بينهما في ميادين علم المحيطات، وعلم الأرصاد الجوية، وعلم الزلازل، والحد من الكوارث، وعمليات الإنقاذ في البحار.

ويعلن الجانبان تصميمهما على تعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال حماية البيئة، الذي أصبح، في رأيهما، مسألة ذات أهمية عالمية.

ثالثا - الأمن والتعاون في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

يتفق الجانبان على القول بأن منطقة آسيا والمحيط الهادي، التي تتمتع باستقرار سياسي نسبي وبنمو اقتصادي سريع منذ نهاية الحرب الباردة، ستؤدي دورا هاما في القرن المقبل. والاتحاد الروسي والصين مستعدان لمواصلة الجهود التي يبذلانها من أجل السلام والاستقرار والتنمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

ويؤيد الجانبان قيام أمم منطقة آسيا والمحيط الهادئ بإجراء حوارات ثنائية وإقليمية بشأن مسائل الأمن، وذلك بأشكال مختلفة وعلى أصعدة مختلفة ومن خلال قنوات مختلفة، مستهدفة تعزيز الأمن والتعاون

في المنطقة، ومسترشدة بتنوع المنطقة، ومستندة إلى مبادئ تحقيق توافق الآراء من خلال المشاورات وبالتدرج. والاتحاد الروسي والصين ملتزمان بتوسيع الحوار والتعاون في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف. ويوافق الجانبان على أن الاتفاق بشأن بناء الثقة في الميدان العسكري في مناطق الحدود بين الاتحاد الروسي والصين، وكازاخستان، وقيرغيزستان، وطاجيكستان، والاتفاق بشأن منع الأنشطة العسكرية بين الحكومتين الروسية والصينية، وكذلك المحفل الإقليمي لرابطة جنوب شرق آسيا، هي ذات أهمية كبيرة.

ويرى الجانبان أن الاستقرار في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية هو عنصر هام لضمان الأمن والاستقرار الإقليميين.

ويؤيد الجانبان الاستمرار في تشجيع عمليات التبادل الودي بين شعوب البلدان المختلفة، توخيا لتعزيز التفاهم والثقة المتبادلة، كما أنهما يقفان في وجه إثارة المنازعات الوطنية والعرقية والدينية.

وسيشجع كل من الجانبين اشتراك الآخر في التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويؤكد الجانب الصيني، مجددا، دعمه لطلب الاتحاد الروسي قبوله عضوا في منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويقف الجانبان مستعدين لتجديد التزامهما بتعزيز الأمن والاستقرار والتعاون الاقتصادي في شمال شرق آسيا وللسير، لهذا الغرض، في عملية تنسيق وتشاور فيما بينهما ومع جميع الأمم الأخرى المعنية.

(توقيع) جيانغ زيمين
رئيس جمهورية الصين الشعبية

(توقيع) بوريس يلتسين
رئيس الاتحاد الروسي

بيجينغ، ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦